الاراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

تحقيقات الحكومة

عبد الحسين جمعة

دمشق

اعتدنا في كل حادث جلل او قضية عامة ان نسمع الحكومة تعلن انها فتحت تحقيقا على اعلى مستوى للوقوف على الملابسات ومحاسبة المسيء. سمعنا عن عشرات التحقيقات الا اننا لم نر نتيجة واحدة لتحقيق من هذه التحقيقات.

تحدث في العراق الان العديد من الجرائم ذات الطابع العام سواء تلك التي توقع خسائر كبيرة في الارواح او تلك التي تطول الاموال العامة وامن البلاد وهو ما يضع الحكومة امام مسؤولية اجراء تحقيقات قانونية ذات طابع علني حسما لاي تداعيات غير قانونية قد تحصل كرد فعل على تلك الاحداث.

هذا الاجراء الحكومي هو من الناحية العملية تثبيت لسلطة القانون قبل أي شيء اخر وهو عنصر مهم من عناصر الديمقراطية في البلاد الا ان الحكومة ولسبب سياسي في الارجح لا تقوم باعلان نتائج التحقيقات ما يجعل هذه التحقيقات لا قيمة لها من الناحية العملية كما ان ذلك يضعف العمل الحكومي ويخلق تساؤلات عن جدوى التحقيقات وغايتها.

السياسيون عادة ما يحاولون تأسيس وجهات نظر عاطفية في محاولة منهم للتقليل من حدة الصراع السياسي او تخفيف العراك الاعلامي بين الاطراف المشاركة في العملية السياسية ونراهم يتمسكون باقصى ما يمكن بمواثيق الوحدة الوطنية وهذا بالطبع من الاعمال الحسنة في ظل الشد الحاصل على الساحة العراقية ولكنه للاسف لا ينجح دائما في التخفيف من التوتر فقد تم الاعلان في الاشهر الماضية عن اجراء تحقيقات مع سياسيين على خلفية العثور على اسلحة ومتفجرات في منازلهم ومقراتهم الحزبية ما اوجد ردود افعال كبيرة وخلافات شتى وهذا بدوره اثر في موقف الحكومة وجعلها تتجاهل تلك التحقيقات والسكوت عنها ولا نعرف مصيرها والنتائج التي تم التوصل اليها.

ان الحكومة مطالبة بان تتخذ مواقف حازمة وقوية لتدارك النتائج الصعبة الناجمة عن الجرائم الكبرى وبالتحديد تلك التي تريد النيل من التماسك الداخلي وخلق الفتن الطائفية واراقة الدماء وعليه يجب اتخاذ اجراءات قانونية ذات طابع خاص تبنى على اساس تحقيقات اصولية وحيادية بغض النظر عن الاشكالات السياسية التي قد تنجم عن ذلك وان يتم الكشف عن مجريات هذه التحقيقات واحالة الجناة الى القضاء لنيل الجزاء العادل.

ان معاقبة المجرم قصاص لابد منه واقصاء السياسي الفاسد ضرورة ملحة وواجبة التنفيذ وهو امر يتطلب عند التصدي له اظهار الصلابة والاحتكام الى القانون والا فليس من المقبول الاقدام على خطوة كهذه ثم التراجع عنها تحت الضغط السياسي والمحاباة بانواعها.

ان بامكان الحكومة مراعاة الظرف الصعب وحصر اعلان نتائج التحقيقات بدوائر محددة كمجلس النواب ومجلس الرئاسة بدلا من قبر تلك التحقيقات والسكوت عنها حتى يلفها النسيان وتضيع في زحمة الكوارث اليومية المتتالية.

هل تصبح الفيدرالية العراقية أنموذجاً عربياً يُحتذى؟

شاكر النابلسي

كاتب اردني - اميركا

النظام الفيدرالي - فيما لو طُبق تطبيقاً كاملاً وسليماً في العراق - سوف يحلّ الكثير من مشاكل العراق المتعدد والمتنوع، حيث أن الفيدرالية تعني في أصلها (المعاهدة والاتفاق)، كما يدل عليه المصطلح اللاتيني . Foedusوتأثير "الحالة العراقية" على العالم العربي لن يكون فقط من خلال الفيدرالية التي تطالب بها معظم أطياف الشعب العراقي منذ تكوين الدولة العراقية عام ١٩٢١ إلى الآن. ولكن هذا التأثير سوف يكون بسلبياته وايجابياته كبيراً على مستقبل العالم العربي الذي أصبح منذ فجر التاسع من نيسان ٢٠٠٣ في عين عاصفة العولمة، وفي عين عاصفة الحداثة، وفي عين عاصفة الارهاب كذلك. فما فعلته حملة نابليون على مصر ١٧٩٨ من نتائج كان لها الأثر الكبير ليس في مصر وحدها ولكن في العالم العربي كله، كذلك فإن حملة "قوات التحالف" على العراق، لن تكون نتائجها قاصرة على العراق وحده ولكنها ستتعداه إلى أنحاء العالم العربي كافة. ولقد رأينا كيف أن العالم العربي خلال العامين الماضيين ٢٠٠٣/٢٠٠٤ وكذلك خلال هذا العام ، كيف تغير سياسياً واقتصادياً ، وكذلك اجتماعياً. فالانتخابات التي كانت مؤجلة لأعوام أُقيمت (الأردن والبحرين والسعودية). والجيوش التي كانت تحتل بلداً ما منذ سنوات طويلة انسحبت (سوريا ولبنان). والمعارضة التي كانت مقموعة ومُزدراة ومطاردة احترمت واستُمعت خطاباتها (سوريا، السعودية، مصر، المغرب). والدساتير التي كانت غائبة أُحضرت (قطر). وحقوق المرأة السياسية التي كانت محرومة منها أُقرّت (الكويت). والقوانين التي كانت تحظر ترشح المنافسين ضد رئيس الجمهورية عُدلت (مصر). وهامش الحرية وإبداء الرأي الذي كان عرضه عرض قشة المكنسة أو خيط الحرير، أصبح عرضه عرض ساق شجرة أو حبل سفينة. ومطالبو الاصلاح السياسي الذين كان يُزج بهم في السجون بمجرد التنفس بهواء الاصلاح، أصبحوا يُستقبلون بالاحضان، وتُقام لهم الولائم والمؤتمرات، ويسمع صوتهم عالياً القاصي والداني.. الخ.

ولو قُيض للفدرالية العراقية أن تتم وتقوم على الوجه الأكمل، فسيكون أثرها سياسياً في العالم العربي كبيراً. وسوف تكون أنموذجاً يحتذى في بلدان العالم العربي، ليس على المدى القريب ولكن على المدى البعيد، شرط أن تنجح هذه التجربة في العراق وتثبت مع الزمن أنها تجربة سياسية ناجحة وأنموذجاً يمكن أن يحتذى فيما لو توفرت لها الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي توفرت للعراق. فالفيدرالية ليست لباساً جاهزاً Ready Made يستطيع كل شعب أن يلبسه ويتخذه زياً سياسياً، ولكنه زي لا بُدّ من تفصيله تفصيلاً خاصاً Custom Made عند الخياطين السياسيين، لكي يليق بمن سوف يلبسه غداً. فما سيصلح للعراق كزي سياسي، ربما لا يصلح لأي بلد عربي آخر. فالفيدرالية كالديمقراطية ليست زياً سياسياً موحداً كزي طلبة وطالبات المدارس، أو رجال الأمن والجيش. والفيدرالية ليست زياً سياسياً فقط، بقدر ما هي ذائقة اجتماعية وثقافية واقتصادية أيضاً. فالفيدرالي السياسي هو فيدرالي إجتماعي وثقافي واقتصادي ديمقراطي أيضاً. هو كُلّ فيدرالي. ولا فيدرالية بلا ديمقراطية. ولنا من الدول الفيدرالية (٢٥ دولة) في العالم التي تشكّل ٤٠ بالمائة من عدد سكان الأرض كأمريكا، وكندا، واستراليا، وألمانيا، وبلجيكا، والنمسا، وسويسرا، وغيرها المثال الواضح.

فما هي الآثار التي سيتركها نجاح الفيدرالية العراقية على العالم العربي؟

١- هناك من يجادل على أن الفيدرالية العراقية، فيما لو طبقت فلن تكون أنموذجاً يحتذى في العالم العربي. فالمجتمع العراقي كما حلله عالم الاجتماعي العراقي علي الوردي (ابن خلدون العراق) نسيج اجتماعي وحده. وهو موزاييك، يتألف من تنوع عرقي وديني ولغوي كبير. فإلى جانب الشيعة والسنّة الذين يشكلون الأغلبية في البلاد، هناك الأكراد، والتركمان، والمسيحيون العرب، والصابئة، والشركس. وهذا التنوع قد أثرى الحياة العراقية الثقافية والاقتصادية، ولكنه لم يثرها سياسياً. والوردي يقول في محاضرة ألقاها عام ١٩٥٠ ان الفرد العراقي فرد مزدوج الشخصية، وهذا مصدر التناقض والصراع في شخصية الفرد العراقي. وأن الفرد العراقي أكثر الناس هياماً بالمثل العليا، ولكنه أكثر الناس انحرافاً عن واقعه الاجتماعي. وأن الفرد العراقي فرد مجادل. والجدل طبع العراق بطابع مثالي بعيد عن الواقع، ولذا ظهرت هوة بين التفكير والممارسة. فالمفكرون يتجادلون بالأدلة العقلية والنقلية، والطوائف تتقاتل فيما بينها. وفي ١٩٦٢ اعترف الوردي في محاضرة ألقاها في القاهرة (مهرجان ابن خلدون)، أن العراق أكثر من أي بلد عربي آخر يقف على حافة منبع فياض من البداوة. ولا بُدّ لهذا المنبع من أن يؤثر في سلوك الفرد والمجتمع العراقي الواقع بين القيم الاجتماعية المتناقضة: قيم البداوة، وقيم الحضارة، والتي ولّدت الصراع الطائفي والمذهبي والعرقي في العراق حتى الآن. ويخلص الوردي إلى نتيجة عامة، وهي أن المجتمع العراقي متعدد الأثنيات والطوائف. وأن الاتصال بين الريف والمدينة اتصال قبلي ريفي وطائفي. وهو ما يؤثر في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية، ويحدث خللاً ونشازاً اجتماعياً. وربما لن يجد العراق حلاً لكل هذا غير طريق الفيدرالية التي ربما لا تكون هي الطريق الأسلم لبعض البلدان العربية، البعيدة في نسيجها عن النسيج العراقي المتفرد.

٢- موضوع الأقليات العرقية والدينية في العالم العربي، عبارة عن قنبلة موقوتة في معظم أنحاء العالم العربي. وسوف تنفجر هذه القنبلة انفجاراً سياسياً مدوياً وقاتلاً، إذا لم نسارع يوماً قريباً إلى نزع فتيلها. وهذا هو ما يحصل في العراق في هذه الأيام (انظر مقال الصحافي الأمريكي القتيل ستيفن فنسنت: "بعض المسكوت عنه في البصرة"، نيويورك تايمز، وكذلك كتابه "في المنطقة الحمراء: رحلة في روح العراق")، بعد أن تمّ تغييب هذه الإشكالية أكثر من ثمانين عاماً (١٩٢١-٢٠٠٥). علماً بأن ٩٥ بالمائة من البشرية تعيش في دول متعددة الثقافات. ولكن موضوع الأقليات في العالم العربي أُهمل زمناً طويلاً، وما زال مهملاً إلى الآن، ويترك آثاراً سلبية على الحياة السياسية والاجتماعية. وكأن "التطنيش" العربي المعهود للإشكاليات القائمة، هو الدواء الناجع لتناسي موضوع الأقليات الخطر، وخاصة في مصر (الأقباط، النوبيون، البربر، الغجر)، وسوريا (العلويون، الدروز،الاسماعيليون، المسيحيون غير العرب، الأكراد، الترك، الشركس)، ولبنان (الشيعة، الدروز، المسيحيون، المسيحيون غير العرب، الأكراد، الترك، العلويون)، والخليج (الشيعة، الأسيويون)، والمغرب العربي عموماً (البربر، الشيعة، الطوارق). بل لقد بلغ الأمر بمعاقبة كل من يثير موضوع الأقليات في العالم العربي، ويدعو إلى اعطائهم حقوقهم السياسية والاجتماعية كما حصل مع الناشط المصري سعد الدين ابراهيم صاحب كتاب (الملل والنحل والأعراق —هموم الأقليات في الوطن العربي، مركز ابن خلدون ، ١٩٩٤) الذي سجن عدة سنوات، لتبنيه قضايا الأقباط في مصر والأقليات الأخرى في العالم العربي في كتابه. وقد أكد ابراهيم في هذا الكتاب أن جميع الصراعات الدائرة في العالم منذ عام ١٩٨٨، ربما باستثناء الغزو العراقي للكويت، دارت حول مسائل عرقية داخلية. وأن الوعي العالمي بالطبيعة المتفجرة للسياسات العرقية كان عاملاً معجلاً بصدور (إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية وأثنية وإلى أقليات دينية ولغوية) من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي اعتمد في ١٨ /١٢ / ١٩٩٢ (قرار ١٣٥/٤٧). وغالباً ما تصرفت الأنظمة العربية برد فعل عنيف تجاه أية محاولة لإثارة مسألة الأقليات، الأمر الذي قاد إلى استخدام الغازات الكيمياوية في حلبجة، واللجوء إلى حرب أهلية والنزاعات الدموية المتواصلة في منطقة القبائل في الجزائر. وهذا السلوك العنيف يستبطن الضعف الموروث للدول العربية، وانعدام النضوج الوطني والديمقراطي فيها. ولهذا السبب ما زال يجري تأجيل مسائل الأقليات منذ نحو قرن من الآن كما يقول سمير التقي في (العالم العربي وعودة مسألة الأقليات).

وفيما لو تم تطبيق الفيدرالية في العراق، وأتت هذه الفيدرالية أُكلها بالعافية على العراق ككل، فسوف تكون أنموذجاً يُحتذى في عدة بلدان عربية تعاني طوائفها العرقية والدينية من العزل السياسي والاجتماعي والثقافي، كما كان الحال في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١ . وهذا كله يعني أن الدولة العربية في كل مكان من العالم العربي مدعوة إلى حل مبكر وسريع وواقعي وعقلاني لمشكلة الأقليات واعطائها حقوقها السياسية والاجتماعية، قبل أن تتفاقم المشكلة كما تفاقمت في العراق الآن.

٣- إن الفيدرالية العراقية فيما لو جرى تطبيقها في العراق، فهي لن تكون مفصولة عن تطبيق الاستحقاقات السياسية الأخرى، كإسقاط النظام الاستبدادي السائد، حيث لا ديكتاتوريات فردية أو طائفية مع الفيدرالية، وإقرار الدستور والتصويت عليه في استفتاء شعبي حر ونزيه، وانتخاب البرلمان ورئيس الجمهورية في انتخابات نزيهة وشفافة أيضاً، والاعتراف التطبيقي للتعددية، وفتح الطريق أمام مساواة الرجل والمرأة بالحقوق والواجبات، وفتح الطريق أمام الديمقراطية وحرية الرأي والإعلام. والفيدرالية هي وليدة كل هذه الخطوات. وليست هذه الخطوات هي وليدة الفيدرالية. ولكي يحقق أي قطر عربي الفيدرالية العراقية فيما لو طبقت ونجحت —فعليه أن يمر بجميع هذه المراحل التي مر وسيمر بها العراق. وهي خطوات واسعة وقاسية وتاريخية وجذرية، قلما يمكن لأي شعب عربي آخر أن يحذو حذوها، فيما لو علمنا أن هذه الخطوات قد اتخذت ضمن ظروف دولية واقليمية ومحلية بالغة الندرة والتعقيد في الوقت نفسه. فمن أين لشعب عربي ما، من فريق معارضة يستطيع الضحك على ذقن ادارة أمريكية ما ، لكي تحرك جيوشها وتدفع مليارتها لمحاربة أوهام وأخيلة. ولكي تكتشف في نهاية الأمر، بأنها متورطة بحل مشكلة سياسية محلية لبلد ما، بعيداً عن المصالح الأمريكية، التي تستأهل كل هذه التضحيات التي تبذلها الآن أمريكا وبريطانيا في العراق

٤- إن الأخذ بالانموذج الديمقراطي العراقي — فيما لو تم تطبيقه على الوجه الأكمل —من قبل الأنظمة العربية الأخرى، سوف يساعد بالقطع على حل مشكلة الأقليات في بعض بلدان العالم العربي، من دون اللجوء إلى اقامة فيدراليات عربية. فلا حل عادلاً لمشكلة الأقليات في الوطن العربي غير الطريق الديمقراطي الذي يعطي هذه الأقليات حقوقها السياسية والاجتماعية. ويضع جميع المواطنين على درجة واحدة من السلم السياسي والاجتماعي، لهم ما لهم من حقوق، وعليهم ما عليهم من واجبات.

تقرير أيلول وحسابات بوش لكسب معركة الكونغرس

خالد طالب

كاتب

ربما يُسقط الرئيس الأمريكي جورج بوش من حساباته، مؤقتا، "النصر" في حرب العراق، لكنه بالتأكيد سيستنزف جميع أوراقه أمام الديمقراطيين قبل نهاية أيلول "الموعد الذي يعرض فيه على الكونغرس تقريره حيال نتائج التقدم في الحرب سياسيا وميدانيا"، فاستراتيجية "مكافحة الارهاب" لا اختلاف، ولا خلاف فيها، بين الأمريكيين وساستهم، منذ أحداث ١١ أيلول الدموية، وهذا التوافق هو ما يراهن عليه بوش في كل مرة، يشعر فيها ان زاوية التأييد الشعبي والرسمي، أخذت تضيق بعد ان كانت منفرجة على جميع الخيارات، بما فيها الدعم والاسناد حتى اكمال "المهمة" التي بدت ملامحها في "العراق" مشوشة في نظر غالبية الأمريكيين، تاركة، إياهم يعتقدون ان"النهاية لم تعد ممكنة لمصلحة الولايات المتحدة، سيما ان ادارتها تصر على السير في الطريق الخاطئ"، على وفق آخر استطلاع للرأي أجرته محطة " أن بي سي" وصحيفة " وول ستريت جورنال"، والمسار الصائب في "نظرهم"، لابد له من ان يأخذ خطا واقعيا، يبتعد عن التصورات والتوقعات "المشرقة" التي يرسمها مسؤولو البيت الأبيض، ويقترب تارة الى حيث جدولة الانسحاب، وتارة أخرى من الانفتاح على الشركاء الاقليميين للعراق.

واذا كان بوش قد قبِل بهذا الانفتاح على مضض، فكان ذلك لغايتين أساسيتين في نفسه، أولها: ايجاد مخرج "حقيقي" للمأزق لا يستبعد الجلوس والتحاور حتى مع ألد أعداء أمريكا "ايران وسوريا"، وثانيها: ايصال رسالة للامريكيين والعالم أجمع ان "الادارة" طرقت جميع الأبواب، وفعلت كل ما بوسعها والباقي يقع على هاتين الدولتين اللتين تتحملان وزر ما يصيب العراق من كوارث، وفي حال وصول المفاوضات الأمريكية-الايرانية، التي بدأت أولى جولاتها في ٢٨ من شهر آيار الفائت الى الطريق المسدود، فلن يكون أمام بوش سوى تحريك "الورقة الايرانية"، والتأكيد للكونغرس ان جهود استقرار العراق، ما تزال تصطدم بـ"الحجر" الايراني، حيث التدريب والدعم اللوجستي الذي تقدمه طهران لـ"المليشيات والمتمردين"، وقد يتضمن "تقرير أيلول"، أدلة ووثائق تثبت بما لا يقبل الشك هذا "التورط" من شأن بوش ان يستعين بها للحيلولة دون وقف الدعم لحربه، واحراج الديمقراطيين المنقسمين حيال ملف ايران، بين مؤيد ومعارض لضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الايرانية، ولعل هذا ما يفسر تكرار المقاربات بين الوضع العراقي والتدخل الايراني، في تصريحات الساسة والقادة الميدانيين الأمريكيين، ومن بينهم الجنرال ديفيد بترايوس المعروف بمهاراته في ميداني العلاقات العامة والقيادة العسكرية والذي يشير باصبع من فولاذ الى ضلوع الحرس الثوري الايراني بعمليات ضد مدنيين عراقيين وجنود من القوة متعددة الجنسيات توصف بـ"النوعية"، منها خطف وقتل خمسة جنود أمريكيين في كانون الثاني الماضي، مؤكدا ان "الرجال الذين نفذوا هذه العملية مرتبطون بقوة القدس الايرانية، وتلقوا المال والتدريب والاسلحة والذخائر، وبشكل ما النصح والمساعدة"، لافتا الى "تقرير مؤلف من ٢٢ صفحة في جهاز كمبيوتر عثر عليه عند اعتقالهم يفصّل التخطيط والموافقة ومسار العملية".

كما ذهب مسؤولون بالبنتاغون الى التأكيد، مرارا، ان "الايرانيين الخمسة الذين جرى اعتقالهم بعد دهم القنصلية الايرانية في اربيل، من شهر كانون الثاني، ايضا، ليسوا دبلوماسيين، كما تؤكد طهران، وانما ضباط في الحرس الثوري الايراني، ومتورطون باعمال تذكي العنف بين شيعة العراق وسنته".

عمليتا الدهم والملاحقة في كربلاء وأربيل، جاءتا بموازاة كشف وزيرة الخارجية الامريكية كوندليزا رايس، ان "بوش صادق على سلسلة من حملات الدهم ضد الايرانيين في العراق، ضمن اطار حملة عسكرية واسعة، لملاحقة الانشطة الايرانية في العراق"، وطبقا للميجر جنرال مايكل باربيرو نائب مدير العمليات الاقليمية في هيئة اركان الجيش الامريكي فان "المحتجزين أوضحوا ان عملاء المخابرات الايرانية، قدموا دعما لمسلحين سنة"، لافتا الى "عثورهم على ذخيرة مصنوعة في ايران عند دهم مواقع لمسلحين يقطنون احياء سنية ببغداد".

وفي حسابات الرئيس الأمريكي، أيضا، ما يقابل احتمال النجاح وان كان "نسبيا" في المفاوضات مع الايرانيين، فبعد الأجواء "المشجعة" التي اتسم بها اللقاء الأول، والاتفاق على تشكيل لجان مشتركة من المختصين لبحث المشكلات العالقة بين الجانبين حول أوضاع العراق، والخروج من العموميات الى حيث الجوهر في لقاء ثان مرتقب خلال هذا الشهر"حزيران"، يبقى بوش ممسكا بأي "نتيجة أو نتائج ملموسة" قد تتمخض عنها اللقاءات الثنائية بين الطرفين حتى نهاية أيلول، دافعا بالكونغرس الى الأخذ بعين الاعتبار طبيعة "التقدم المتحقق" والانتظار الى حين الخروج من المأزق على النحو الذي يتفق ومصالح واشنطن، ويحفظ لها وجودا عسكريا "مستديما" في العراق ممثلا ببضعة آلاف من الجنود لايضطلعون بمهام قتالية، وانما تنحصر واجباتهم على الدعم والاسناد بوصفهم "قوة استقرار" على غرار الانموذج الكوري الجنوبي.

وثمة تكتيك "ساخن" اتخذه بوش، مؤخرا، لكسب الرهان على عامل الوقت، ومنح استراتيجيته دفعة الى الأمام تجنبه الوقوف على خطوط المواجهة مع الديمقراطيين داخل الكونغرس، وهذا التكتيك يقوم على اسلوب "تغيير الوجوه"، فبعد اقصاء وزيرالدفاع دونالد رامسفيلد، والقائد العام للقوات متعددة الجنسية في العراق الجنرال جورج كايسي، والسفير الأمريكي في بغداد زلماي خليلزاد، جاءت الضحية هذه المرة "قيصر الحرب"، وكبير مستشاري الرئيس الأمريكي العسكريين الجنرال بيتر بيس، الذي كان في قلب عملية اتخاذ القرارات العسكرية لست سنوات مليئة بالأحداث الدراماتيكية من الحرب في أفغانستان الى اجتياح العراق، ليحل محله الأدميرال مايكل مولين كرئيس لهيئة أركان الجيوش الأمريكية.

وقرار الاقصاء الذي كان "مفاجئا" و"ضروريا" ويصب في مصلحة الأمريكيين ومن بينهم الجنرال بيس نفسه، على حد تأكيد وزير الدفاع الامريكي روبرت غيتس و"منسجما" مع رؤية الأخير في تعيين ضباط لهم نظرة جديدة بحسب محللين، أتخذ في توقيت حساس للغاية، حيث تتبعثر فيه الآمال الأمريكية بادارة جيدة لحربي افغانستان والعراق، وتتماهى صورة النجاح في وجه الفشل، واذا كان بوش يعول كثيرا على استراتيجيته الجديدة لصنع النصر بالعراق في المدى البعيد، فهو بالمقابل، سيسعى أمام الكونغرس الى افساح الوقت وتهيئة الدعم الكافي للقادة الجدد على تنفيذ هذه الاستراتيجية، التي تنأى أهدافها لنهاية هذا العام والعام المقبل، بعد مراجعة الوقائع والمتغيرات، عن الجهد العسكري، باتجاه التنازل لحساب الحل السياسي، خلافا لما عُهد من قبل على أساس تركيز الضربات العسكرية ضد "التمرد"، وتأسيسا لتكتيكات تستند الى الازالة الانتقائية للاعبين الطائفيين من قوات الأمن العراقية، لتتولى فيما بعد عصا القيادة من الأمريكيين، وحماية السكان في مناطق التوتر، من خلال وضع القوات الأمريكية مع الجيش العراقي في مراكز مشتركة في الأحياء السكنية تكون بمثابة "مخافر أمنية" تكبح الفوضى، وتفرض الأمن والاستقرار.

وكجزء مهم من تكتيكات الاستراتيجية هو تكريس الانشقاقات بين صفوف المسلحين، والبحث عن الفرص المناسبة لكسب المناوئين منهم للقاعدة، ومدهم بالسلاح، فضلا عن الوصول الى بعض المجموعات الشعبية مثل العشائر والقادة الدينيين والمديرين المحليين لتدعيم جهود المصالحة، وبحسب توي دودج الخبير في شؤون الشرق الأوسط في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن فان "نجاح المهمة الأمريكية رهن بتشخيص الوطنيين العراقيين والعمل على تقويتهم، وتركيز القوة ضد الطائفيين الضالعين في التنسيق للقتل الطائفي والمتسببين أيضا في اعاقة الاصلاحات السياسية والتشريعية والاقتصادية في البلد".

وبموازاة ذلك، تؤكد استراتيجية بوش على دعم حكومة المالكي من جهة، والضغط عليها باتجاه الاسراع نحو التعديلات الدستورية والاصلاح السياسي والاقتصادي في البناء المؤسساتي للدولة من جهة ثانية، فالادراة الأمريكية ترى في الدعم، فرصة لاقامة شراكة طويلة الأمد مع العراق، لا تقتصر على مكافحة الارهاب، وانما تأخذ أبعادا مترامية الأطراف، تتداخل فيها المصالح المتبادلة على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والرغبة الأمريكية الجامحة في تأسيس أنظمة في المنطقة تمارس الحكم بآليات ديمقراطية تقوم على مبادئ الحرية وحقوق الانسان، فيما ترمي الادارة الأمريكية من خلال الضغط الى لجم انتقادات الديمقراطيين عند عرض التقرير، بالاشارة الى الانجازات التي تحققت في العراق، ودعوة الكونغرس الى عدم تجاهلها، أو التخلي عن العراقيين في تلك المرحلة الحساسة من تأريخ بلدهم.

لا ديمقراطية من دون ديمقراطيين

سعيد الحمد

اعلامي بحراني

كما أنه لايمكن أنيكون هناك علم من دون علماء أو هندسة من دون مهندسين أو طب من دون أطباء فكذلك لايمكن أن تكون هناك ديمقراطية من دون ديمقراطيين هذه حقيقة الحقائق فيعلم السياسة الاجتماعيفلا داعيلأن نخدع أنفسنا ونضلل الآخرين من البسطاء معنا فيالحديث السجاليعن الديمقراطية مع شرائح وفئات وقوى لا تعترف بالديمقراطية أصلاًوتعتبرها أصل الداء والبلاء،فظلت تعاديها وتكافحها كما تكافح الأمراض الوبائية الخطرةولايمكن أن نخدع أنفسنا مرة أخرى فنصدق أن مثل هذه القوى والحركات تحولت بين يوم وليلة الى حركات وقوى ديمقراطية لايمكن التعويل والاعتماد وتوقع نهضة ديمقراطية حقيقية تؤسس وتنجز مجتمعا ديمقراطياًأو دولة القانون والمؤسسات فيعالمنا العربي،وفي منطقتنا،من مجموعة قوى اعتلت الموجة الديمقراطية العربية والعالمية في انتهازية نفعية ضيقة لتمكين جماعاتها واحتلال المواقع المتقدمة في صنع القرار،بمايصب في مصالحها الخاصة والذاتية ولخدمة مشاريعها التي؟ ؟هيأبعد ما تكون عن الديمقراطية أو عن تهيئة مناخ ديمقراطي مدني عصري يستوعب كل التلاوين ويعترف بكل الأطياف السياسية والمجتمعية بما ؟يفتح فضاءً لقيام مجتمع مؤسساتي تعددي عريض وواسع.

ثم كيف نقنع أنفسنا نحن العرب بالوصول الى مجتمع ديمقراطي ونحن نمارس أقصى أشكال إلغاء الآخر بينما الأنظمة العربية التي ترفع شعار الديمقراطية تحاصر الديمقراطيين الحقيقيين وتستبعدهم من دائرة اهتمامها وتعاونها وتفاهمها، لتفتح جسوراً وتقيم قنوات مع (الديمقراطيين الطارئين) النفعيين والوصوليين منهم والذين يعرفون من أين تؤكل الكتف العربية، فظلوا يأكلون على كل الموائد العربية وفي مختلف ظروفها فيصفقون ويهللون اذا ما صادرت الأنظمة الديمقراطية وألغتها ويترشحون ويفوزون اذا ما أعادت تلك الأنظمة الديمقراطية فالمهم لديهم أن تظل الموائد عامرة وأن يظلوا يتصدرونها ويأكلون دون الغير فوقها .

كيف نقنع أنفسنا نحن العرب بالوصول الى مجتمع ديمقراطي تعددي بينما المناخات والأوضاع العربية بعمومها تترصد وتلاحق وتصادر التفكير الحر المستقل، وتجرجره قسرا وقهرا للعودة الى (بيت الطاعة) فتمنع السؤال لمصلحة الجواب الجاهز المعلب ليغدو النقل بديلاً أصيلا للعقل وتصبح(لماذا) ممنوعة من العبور ومصادرة من الثغور ومطلوبة في كل المخافر العربية بعد أن تم تجييش وتحريك التظاهرات الشعبية الواسعة ضدها (فلماذا) التي أطلقتها المرأة العربية وهي تطلب استعادة مواطنتها وحقها وحرية قرارها وخيارها. وصادرها (الديمقراطيون الطارئون) فجيّشوا الجيوش ضدها وسارت تظاهرات التنديد بها مستخدمة أعتى وأمضى الأسلحة تلك التي حملت اتهامات (التفسيق والانحلال والتفريط) فكيف نقنع أنفسنا نحن العرب بإنجاز مجتمع ديمقراطي تعددي بينما (الديمقراطيون الطارئون) ينجحون في تدشين عريضة (شعبوية) تطالب بإعادة محاكمة طه حسين واحراق مجلدات ألف ليلة وليلة وكتب ابن عربي وابن رشد، فيما يحتفلون سرا وعلانية بمدى سيطرتهم على وسائل الاعلام وأجهزة التعليم في عالمنا العربي، وتنفذهم وتمكنهم من أجهزة أخرى ومن هنا نقول لا يمكن اختزال المسألة الديمقراطية في صناديق الاقتراع فثمة ديمقراطية اجتماعية مفتقدة محاصرة وملاحقة ومصادرة في فضائنا الاجتماعي العربي لمصلحة وصايات مجتمعية فرضت نفسها على الوعي العربي العام وقادته الى حيث يناصر الديمقراطية لكنه؟ ينتخب أعداءها وهو وعي عربي معكوس ورهان خاسر فلا ديمقراطية من دون ديمقراطيين